الاصح من جواز تقديم الجار الشبيه على الاسم في هذا الباب
ويحتمل ان يكون فاعلا بفعل محذوف والجملة خبر كان واسمها ضمير
الشأن انتهى وعلى كون ما استفهامية فهي في محل نصب
على المفعولية المطلقة لحذوك والمعنى اي ضرب كان ضربك
فتى انه يحتمل ان تكون لو شرطية حذف جوابها لعلم
من اول الكلام وحينئذ فلا شاهد فيه فتدبر **قوله** والتزم اثبت وروى لو
مصدرية وتقول لزت به نحو يود احدهم لو يعمر انها شرطية
وان مفعول يود وجواب لو محذوف والتقدير يود
احدهم التعمير لو يعمر الف سنة ليسره ذلك ولا يخفى ما في ذلك
من التكلف اخفى مغني **قوله** فعطف بيد هنا لو اكثر في
المغني قال الدماميني والذي يظهر ان ذر هنا منصوب
بان مضمرة جوازا والمجموع منها ومن صلتها معطوف
على المجموع من لو وصلتها فالتقدير يود والاد هاذاك
فاده شيخنا انتهى وناقشه الشمني فقال لا نسلم اذ اضمار
ان بعد الفاء هنا جائز ذلك اذا كان العطف على اسم
ليس بتاويل الفعل نحو لولا توقع معترة ارضيه حتى
لو كان العطف بها على اسم بتاويل الفعل نحو الطاير فيغضب
زيد الذباب وجب الرفع وعلى ما قال الدماميني يكون العطف
بها على مجموع حرف وفعل صريح وذلك المجموع بتاويل
اسم وهو اولي بوجوب الرفع انتهى وقيل النصب على انه
جواب ولما تضمنه معنى ليت فتحصل في النصب ثلاثة
اوجه **قوله** لما كانت معناه الخ اي فهو عطف على المعنى
وهو عطف التوهم عليها واحد كما في المغني والشمني لكن
لا يجيز في القرات بعطف التوهم وقيل عطف المعنى
بلا حظ فيه المعنى وعطف التوهم يتوهم فيه وجود ان
مثلا في اللفظ لكون الغالب وقوعها بعد ذلك الموضع
افاده شيخنا السيد **قوله** دخولها على ان اي اذا كانت
الحرف المصدري لا يدخل على مثله **قوله** فيه نظر

هذا

هذا النظر لصاحب المغني وقوله لان تاكيد المصدر عبارة
المغني الموصول وهي احسن وقوله قبل مجيء صلته قال السمر
انظر معناه قال ما بعد ان انما يصلح لها الا للتوقاني صلة لو
التي اكدت لو قبل مجيئها الا ان يقال التوكيد قبل الصلة
صادق مع عدمها انتهى ومقتضى السوال والجواب انه
لا صلة للو هنا على جعل ان موكدة الو وهو مشكل لان الموصول
الحرفي لا بد له من صلة تذكر لفظا ولان المعهود اعتبار الموكد
بالفتح ما يطلبه دون المؤكد بالكسر كما مر في نحو انا كانك
اللاحقون وعلى مقتضى ما ذكر يكون الامر هنا بالعكس
فتفطن **قوله** للتعليق في الماضي اي لتعليق حصول
مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط في الماضي ففي الماضي
ظرف للحصولين واما نفس التعليق فهو في الحال وقد يشكل
كونه في الحال مع كون المعلق والمعلق عليه في الماضي اي لوجوب
سبق التعليق عليهما الا ان يراد بالتعليق بيانه انه كان
معلقا انتهى ستمر اي اخبارا بان الجواب كان مربوطا
في النفس بالشرط فالربط النفساني ماض والتعليق المعطى
هو الواقع حالا فتدبر **قوله** في مضي متعلق بحصول
الذي تضمنه شرط كما عرف **قوله** فيما مضى ظرف للتعليق
كما عرف **قوله** من تقدير حصول شرطها قال البعض اي من
حصول شرطها المقدر اذ حصول الجواب انما يلزم حصول الشرط
الشرط الحقيقي لا المقدر اللهم الا ان يراد بحصول الجواب
حصوله المقدر وذلك ان يجاب بتقدير مضاف اي فيلزم
من تقدير حصول شرطها حصول جوابها **قوله** ويلزم
اي من كونها للتعليق كما يوخذ مما بعده **قوله** اذ لو قدر
حصوله قال البعض الاولى بل الصواب اذ لو حصل التهاب
اي بانه تعليل للحكم بامتناع الشرط وانما قلنا بل لعدم حصول
الشرط بتقدير حصوله وانما حصوله هو الذي يترتب
عليه ما ذكره بقوله لكان اي من حصول الجواب ولو لم
يثبت للتعليق في المغني بل للايجاب وقوله لكان الجواب كذلك

وفيه ان الاشكال باق بحاله لانه حصول الجواب انما يلزم حصول ح ح

تفرع ح

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)